إستراتيجية الانسجام بين القطاعات: رؤية نزهة الحريشي، رئيسة المجلس الوطني للتجارة الخارجية

نزهة الحريشي تدعو إلى تبني إستراتيجية قطاعية تجمع بين اقتصاد السوق والدولة القوية

في هذا الحوار الحصري تكشف نزهة الحريشي عن رؤيتها وتشخيصها لمسألة تأثير العجز التجاري على الميزانية العامة للبلاد. هذا الحوار كان بمناسبة تنظيم الجلسات الوطنية الأولى حول موضوع "التقارب بين الاستراتيجيات والبرامج القطاعية"، وكانت هذه الجلسات التي نظمت خلال الشهر الجاري بالصخيرات، قد حضرها مسؤولون من عدة وزارات ومنظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وشكلت فرصة ثمينة للمجلس الوطني للتجارة الخارجية (NCCC) لكي يطرح تصوره.

السؤال :1

لماذا اخترت الحديث حول "التقارب بين الخطط القطاعية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري؟

اختيار الموضوع جاء وفقا لطبيعة مهام المجلس الوطني للتجارة الخارجية (NCCC) التي تركز على القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد تعرضت لقضية محددة وهي تأثير الخطط القطاعية على العجز التجاري، نحن نعمل على هذا الموضوع منذ عدة أشهر وقد طرحنا أفكارنا الأولية خلال تنظيم الجلسات الخاصة بالتصدير في مناسبتها الثالثة، وأعتقد أننا سنبني تصورا متكاملا وشاملا حول الموضوع في غضون الأيام القليلة المقبلة.

السؤال 2:

ما هي مختلف المعطيات التي بنيتم عليها تصوركم للموضوع؟

قبل الإجابة عن سؤال التوافق بين القطاعات الوزارية وإدخال مسألة التجارة الخارجية في صلب موضوع الحكامة، يجب أولا البدء بتوضيح دور الدولة باعتباره من مجالات انشغال المهتمين بمسألة الحكامة.

إذا طرحنا سؤال الحكامة فإن الإجابة الوحيدة هي توفير التنسيق جوانب الاقتصاد كافة حتى يحقق النمو الاقتصادي الكفيل بتوفير العيش الرغد لكل المواطنين.

على الصعيد الدولي فإن الإستراتيجية التي هيمنت حتى يومنا هذا هي تقليص دور الدولة، واتخذت أشكالا مختلفة تحت مسميات محلية لكل دولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الاقتصاديات الصاعدة مزجت بين مختلف هذه المسميات في مقاربتها لاقتصاد السوق ودرجة تدخل الدولة وحققت نتائج إيجابية.

وبخصوص الوضع المغربي فإن الدولة غلى غاية سنوات الثمانينات كانت متدخلة بشكل قوي وفعال خاصة في مسألة وضع المخططات ذات الأهداف المرحلية. في ذلك الوقت كانت الدولة مركزية ومنتجة أكثر، لكن الوضع تغير الآن.

السؤال 3:
كيف يمكن أن نحدد الآن دور الدولة في الاقتصاد؟

الخطوط العريضة لملامح تدخل الدولة هو العمل على إزالة المخاطر، عبر توفير استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية، من قبيل التحكم في نسبة التضخم، واعتماد سياسات مالية صارمة. الدولة تنظم وتوفر الشروط المناسبة للمنافسة العامة عبر توفير البنيات التحتية الملائمة والتحكم في أسعار العوامل المساهمة كالطاقة والنقل والاتصالات والعقار ومعدلات الفائدة...وكل هذا بفضل سياسة تحرير القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمالية والنتيجة الطبيعية لهذا التحرير والتنظيم هو أن يصبح تنظيم الاقتصاد يشكل أمرا مركزيا، ولكن التكلفة العالية لهذا التنظيم لا تمتلكها الدولة، خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي خلفت الكثير من نقاط الضعف.

السؤال : 4
ماذا سيكون دور الدولة في السياق الحالي؟

نحن اليوم في سياق غير مسبوق يجمع بين التغيرات العميقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأي تحليل للموضوع يجب أن يتم على ضوء الثورة الصناعية الثالثة، هذا السياق الجديد يفترض تحولات بيئية وطاقية وخاصة اجتماعية واقتصادية بهدف الدخول في مرحلة الاقتصاد المقاولاتي المبني على تنظيم المشاريع. ولكن أيضا التحول الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك نظام دخول اقتصاد تنظيم المشاريع.
وهذا يعني أن أنماط النمو في المستقبل تتفتح الآن. ما الذي يناسبنا نحن؟ وهل التشخيص الذي نقوم به ينسجم مع التحولات التي يشهدها العالم؟ ما هي القطاعات الواعدة في المستقبل؟ ما التوازن الجديد الممكن إيجاده بين السياسات العمومية والتنظيم بناء على اقتصاد السوق؟

السؤال 5:
مقابل الحكامة السياسية كيف تنظرون إلى مسألة التقارب بين الاستراتيجيات والبرامج القطاعية؟

من حيث أهداف السياسة الاقتصادية فينبغي أن تخترق جميع الخطط القطاعية، ما يجب أن يتم تفضيله والتركيز عليه حد الهوس، هو النمو الاقتصادي، ولكن في إطار مقاربة جديدة يحتل فيها الإنجاز الاجتماعي والمجتمعي أهمية قصوى باعتبارهم من الشروط الأساسية للكفاءة الاقتصادية. ولذلك من الضروري وضع إستراتيجية متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة .هذه ليست عودة إلى سياسة المخططات، لأن المركزية تعني الفشل في تنشيط المجتمع. إنها مسألة تنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى الوطني والإقليمي والقطاعي، حيث الدولة هي دولة "الانسجام" وعلاوة على ذلك فالأزمة، التي تسمى الآن "الكساد العظيم" أدت إلى المطالبة بعودة دور الدولة، ولكن بشكل مختلف تماما .الليبرالية الجديدة ليست انسحابا كاملا الدولة، ولكن إعادة تشكيل دور الدولة على أسس أخرى لتهيئة الظروف اللازمة لاقتصاد السوق أي:
اقتصاد حر مع دولة قوية!

السؤال 6:
ما هي العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية؟

هي إستراتيجية متوسطة المدى، لأننا محظوظون لأن لدينا نظاما ملكي يتوفر على رؤية طويلة الأمد مع الخيارات الإستراتيجية المصاحبة لها على المدى الطويل. مهما كانت التوصيات المتعلقة بالنهج التقليدي والمتمثلة في إعطاء الأولوية للأهداف، وتحقيق التوازن بين محركات النمو، وتحديد المعوقات، وتحديد أدوات الإدارة (...) فهي تظل غير كافية لتفسير لماذا تتقدم بلدان أفضل من غيرها.

وراء العوامل التفسيرية، التي يختارها كل واحد وفقا للنظرية الاقتصادية التي يتبنى، كالادخار والاستثمار، والابتكار، والتقدم التقني، ورأس المال البشري، وكفاءة السوق، فإن الاعتراف يتعاظم بما مفاده أن مستوى الثقة في الاقتصاد هو أحد العوامل الأساسية في النمو الاقتصاد.

وقد ركزت بحوث مجموعة من الاقتصاديين الشباب على كيفية تحسين مستوى الثقة وكيف تؤثر قيم التعاون في المؤسسات. هذا البحوث مستمرة لتحليل كيفية تطوير نوع جديد من التعاون مثل نموذج ويكيبيديا .

إذا كان مجتمع المعلوميات مبنيا على قيم التبادل والعمل الجماعي والتفاعل الجماعي، والهدف من ذلك هو تحديد سياسات قادرة على إنتاج هذه القيم في الحياة الحقيقية لتتضافر الجهود نحو مفهوم المصلحة العامة.

السؤال 7:
ما هي الصعوبات التي تواجه تماسك البرامج القطاعية فيما يتعلق تأثيرها على العجز؟

الهدف الأساسي لعمل المجلس الوطني للتجارة الخارجية هو تحديد أهداف واضحة لتطور الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع، وخصوصا توضيح الحصص ما بين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج الموجهة نحو التصدير. والحال أنه لا يتم هيكلة الخطط القطاعية المختلفة وفقا لنفس المنطق، الخاص بالميزانية العامة في هذه الحالة. لو حصل هذا سنتمكن من باستخدام معطيات التجارة فيما بين الصناعات، ويمكن على سبيل المثال أن توجد صناعة المواد الغذائية في المخطط الأخطر وهاليوتيس، هذا هو العائق الأول.

والعائق الثاني الذي يحد من انسجام الخطط القطاعية هو عدم تناسق المخططات والآفاق: 2013، 2015، 2020، 2030.
والعائق الثالث، وليس أقل أهمية، هو عدم وجود أي اعتبار للقيود التي تؤثر أفقيا في القطاعات الاقتصادية: الطاقة مكلفة، وندرة المياه، وانخفاض المدخرات طويلة الأمد، إلى جانب غياب الادخار على المستوى الدولي، وحرب استقطاب المواهب.

السؤال 8:
كيف تجاوزتم هذه الصعوبات؟

المرحلة الأولى ركزت على المواءمة بين البرامج في عام 2015، والتي سمح لنا أن نستنتج أهداف نمو الصادرات السنوي من قراءة المعلومات المتاحة، على سبيل المثال، بالنسبة للمخطط الأخضر 17٪ منتجات طرية و 16٪ للمنتجات المصنعة. ولكن تحقيق الأهداف يفرض وجود الإنتاج المعد للتصدير الذي بدوره يتطلب الكثير من المواد المستوردة.

أما الخطوة الثانية هي تسليط الضوء على المواد المستهلكة والمستعملة من أجل التمييز بين تلك المستوردة أو المنتجة محليا.

وتشير تقديرات المكتب الوطني للتجارة الخارجية الاستثمار والاستهلاك الوسيط تمت تغطيتهما بواسطة الواردات بنسبة 58٪ و 40٪ على التوالي في عام 2011.

بصيغة أخرى فإن تحقيق هذه الخطط يتطلب مواد أولية تزداد الحاجة أكثر فأكثر لاستيرادها.

وستركز الخطوة الثالثة على تطوير سيناريوهات لآثار الخطط القطاعية على العجز القطاعي.

السؤال 9:
ما هي النتائج الرئيسية لتأثير الخطط القطاعية على العجز التجاري؟

نتائج المحاكاة تشمل عدة متغيرات ومؤشرات، مثلا ستنخفض نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.1٪ في عام 2011 إلى 13.9٪ في عام 2015 .

ولكن من الضروري التأكيد على انه يجب تحقيق معدل نمو مهم، والحفاظ على الاتجاه الحالي للطلب المحلي والصادرات يفترض هذا أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.9٪ سنويا، ولكن إذا نحن أضفنا تحقيق البرامج القطاعية للتصدير، فإن نسبة النمو سترتفع إلى 7.7٪ في السنة. في نهاية المطاف، فإن الإدارة الشاملة لمختلف القطاعات في اتجاه زيادة القيمة المحلية أي أن تتوافق قيمة التصدير مع قيمة بيعها محليا هو شرط أساسي لتحقيق نمو قوي.